اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب
World Union of Arab Bankers

البيت المصرفي العربي

تم تشييد البيت المصرفي العربي عام ٢٠٠٦ بمبادرة من مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية برئاسة الدكتور جوزف طربيه وبمساهمة كل من المصارف التالية:

فئة المساهمة البلاتينية

بنك البحر المتوسط	لبنان
بنك الاعتماد اللبناني	لبنان
بنك بيبلوس	لبنان
بنك الدوحة	قطر

فئة المساهمة الذهبية

البنك الاهلي التجاري	السعودية

فئة المساهمة الفضية

مجموعة البركة المصرفية	البحرين
بنك عودة	لبنان
البنك المغربي للتجارة الخارجية	المغرب
الوطني	قطر

فئة المساهمة البرونزية

مصرف قطر المركزي	قطر
اتحاد المصارف الكويتية	الكويت
بنك بيروت	لبنان
بنك بيروت والبلاد العربية	لبنان

فئة المساهمات الأخرى

بنك مصر	مصر
بنك المشرق	الإمارات
بنك الامارات الدولي	الإمارات
بنك دبي التجاري	الإمارات
بنك أبو ظبي التجاري	الإمارات
بنك دبي	الإمارات
بنك الشارقة	الإمارات
بنك أبو ظبي الوطني	الإمارات
مصرف ابو ظبي الإسلامي	الإمارات
بنك الاستثمار	الإمارات
بنك الخليج الأول	الإمارات
جمعية البنوك في فلسطين	فلسطين
فرست ناشونال بنك	لبنان
بنك الخليج الدولي	البحرين
البنك اليمني للانشاء والتعمير	اليمن
البنك العربي الإفريقي الدولي	مصر
المصرف التجاري السوري	سوريا
مصرف التنمية الصناعية	السودان
مصرف الرشيد	العراق
المصرف الصناعي	العراق
المصرف الزراعي التعاوني	العراق
بنك قطر للتنمية	قطر
بنك فرعون وشيحا	لبنان
البنك الاهلي اليمني	اليمن
بنك التضامن الاسلامي الدولي	اليمن
مصرف اليمن البحرين الشامل	اليمن
بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار	اليمن
البنك المصري لتنمية الصادرات	مصر
البنك التجاري الأردني	الأردن
بنك القاهرة عمان	الأردن

المقر الجديد ... والدور الجديد

بقلم: الدكتور جوزف طربيه
رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية

بكثير من الفخر والإعتزاز تحوّل هذا الحلم إلى حقيقة راسخة وقام "البيت المصرفي العربي" في قلب بيروت.

هذه المنارة التي ستنشر نورها إلى كل الوطن العربي تستمد قوتها وحيويتها من التعاون المصرفي العربي، الذي ترجم اليوم بهذا الدعم الكبير من قبل المصارف العربية لبناء هذا المقر الجديد لإتحاد المصارف العربية، والذي يأتي بصفة أساسية من الثقة المتزايدة بإتحادنا وبأهمية دوره في تطوير القطاع المصرفي العربي في كافة الإتجاهات والذي تعمق بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة.

لقد كان على الإتحاد منذ بداية الألفية الثالثة وما شهدته من تطورات هزت العالم أن يساهم من موقعه في دفع المخاطر عن المصارف العربية ويعمل جاهداً لتأمين مواكبتها للتحولات والتطورات الدولية، فلم يعد دوره مقتصراً على أعماله التقليدية المعروفة في مجال التثقيف والتدريب المصرفيين، بل تعدى ذلك إلى إبراز الصورة الحقيقية الناجحة للقطاع المصرفي العربي على الساحة الدولية، وتعميق العلاقات الدولية للمصارف العربية، وزيادة فرص التعاون بين المصارف العربية وبينها وبين المصارف العالمية، ونقل الخبرة المصرفية الدولية الحديثة إلى العمل المصرفي العربي، وإيجاد منصات عربية ودولية لتبادل المعرفة والخبرة المصرفية والمالية بين القطاع المصرفي العربي والقطاع المصرفي العالمي، وبلورة مبادرات ومشروعات مصرفية إستراتيجية وحيوية للصناعة المصرفية العربية.

لقد طور الاتحاد كثيراً من علاقاته وأعماله ودوره ومسؤولياته لتعم كل الدول العربية وبشكل أوسع وأقوى، وليصبح المنظمة العربية الأولى التي تتجه المؤسسات والمنظمات المالية والاقتصادية الدولية والإقليمية للتعامل معها بالنسبة لأهدافها وأعمالها في المنطقة العربية فيما يخص الشأنين المصرفي والمالي.

لذلك، كان لا بد من هذا الصرح المصرفي العربي الكبير لكي يستوعب هذه النقلة النوعية في الصورة العامة للإتحاد ودوره المتعدد الجوانب ومسؤولياته للتوسع إقليمياً ودولياً وتنامي عائلة الإتحاد التي زادت عن (330) عضواً عاملاً ومراقباً وأيضاً أسرة الأمانة العامة للإتحاد.

إننا اليوم، نعول كثيراً على التعاون الذي سيتأسس بين إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، في دور متكامل لدعم المسيرة المصرفية العربية على أسس جديدة ومستدامة، خصوصاً وأن الاتحادان يعملان معاً من خلال "البيت المصرفي العربي" وهما على إستعداد لتقديم النصح والمشورة والخدمات والأعمال المتطورة والعصرية التي تليق بالمستوى المهني المقترح للمصارف العربية. ولهذه الأهداف سيضع الإتحادان إستراتيجيات عمل متكاملة تلبي طموحات وتطلعات المصارف العربية ورجال المصارف العرب نحو مستقبل أكثر إزدهاراً وإشراقاً للصناعة المصرفية والمالية العربية، ومن أجل إقتصاد عربي أكثر قوة وإمكانات وقدرات على مواكبة إستحقاقات وتحديات المرحلة المقبلة.

أتقدم بالشكر والتقدير إلى مصارفنا ومؤسساتنا المالية العربية التي لم تبخل علينا يوماً بأي شكل من أشكال الدعم والمساندة على كافة الصعد، وشكرنا وتقديرنا وامتناننا الكبير يبقى لكل من ساهم في تشييد هذا "البيت المصرفي العربي"، راجياً لهم جميعاً دوام التقدم والنجاح والإزدهار. □

إتحاد المصارف العربية

يفتتح مقره الجديد
في الثاني من نيسان/أبريل 2007

"البيت المصرفي العربي"
صرح عربي جديد يحتضن
إتحاد المصارف العربية
والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب

ينظم إتحاد المصارف العربية في اليوم من نيسان/أبريل 2007 إجتماعاً للجنته التنفيذية وإجتماعاً آخر لمجلس إدارته في الثاني من الشهر ذاته في بيروت، لبنان.

والحدث الأبرز في هذا السياق، إفتتاح إتحاد المصارف العربية مقره الجديد، "البيت المصرفي العربي"، الذي يحتضن أيضاً الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الذي دعم إنشاءه إتحاد المصارف العربية، حيث من المخطط أن يتكامل دورهما من أجل دعم الصناعة المصرفية العربية وزيادة بعدها الدولي.

سعادة الحاكم
الأستاذ رياض
سلامة

الدكتور
جوزف طربيه

الدكتور
فرنسوا باسيل

إفتتاح المقر

إتحاد المصارف العربية على موعد مهم في الثاني من نيسان/أبريل 2007، إنه موعد إفتتاح مقرّه الجديد، "البيت المصرفي العربي"، الذي سيستضيف أيضاً الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب. وقد بدأ العمل بتشييد هذا البيت في آب/أغسطس من العام 2005 وتم تكثيف أعمال البناء والتشييد خلال العام 2006 وكان من المفترض إنجاز المبنى في شكله النهائي قبل نهاية العام 2006 لولا إندلاع الحرب الإسرائيلية الأخيرة الغاشمة على لبنان والتي تسببت جزئياً في تأخير إنجاز بعض الأعمال الإنشائية.

وبذلك بات لإتحاد المصارف العربية مقرّه الخاص به، والذي سيعمل من خلاله، وبالتعاون والتنسيق التام مع الإتحاد الشقيق، الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، على الإنطلاق نحو آفاق أرحب وأوسع لخدمة العمل المصرفي العربي المشترك وخدمة الاقتصاد العربي على نحو أفضل، بالنظر إلى ما سيدخله إتحاد المصارف العربية من خدمات وأعمال جديدة ذات قيمة مضافة للصناعة المصرفية العربية وأيضاً تطوير أعماله وخدماته التقليدية في مجالات البحوث والتدريب وغيرهما.

وسوف يقام حفل إستقبال كبير في مبنى "البيت المصرفي العربي" في الثاني من نيسان/أبريل 2007، والذي سيحضره نخبة واسعة من كبار

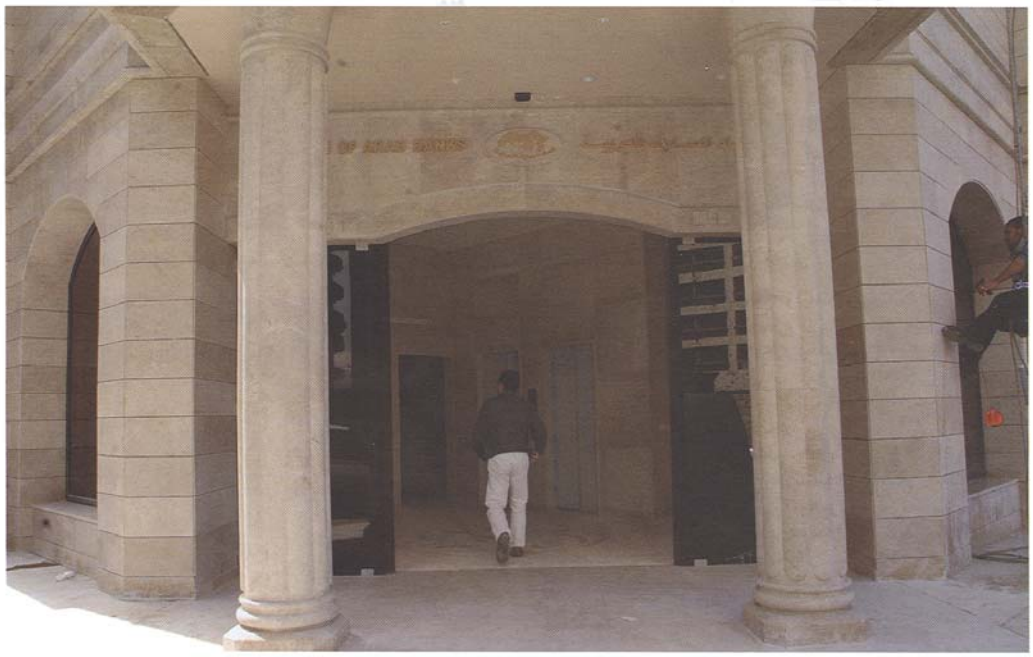

الشخصيات المصرفية والمالية والاقتصادية اللبنانية والعربية عموماً، يتقدمهم سعادة الأستاذ رياض سلامة حاكم مصرف لبنان، والدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس إدارة كل من إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، والدكتور فرنسوا باسيل رئيس جمعية مصارف لبنان.

وسوف يلقي حاكم مصرف لبنان ورئيس جمعية مصارف لبنان والدكتور جوزف كلمات في حفل الإستقبال يتحدثون فيها عن إنجازات وأدوار الإتحاد وتطلعاته للمرحلة المقبلة.

كما سيقام في اليوم نفسه أي في الثاني من نيسان/أبريل 2007 حفل عشاء يحضره نخبة من القيادات المصرفية والمالية العربية، وسيتم خلاله توزيع دروع تقديرية لممثلي الجهات التي ساهمت مالياً في تشييد "البيت المصرفي العربي".

صرح جديد بمواصفات عصرية

لقد تم تشييد "البيت المصرفي العربي" وفق أحدث الأساليب الهندسية والمعمارية، بحيث مزج بين الطابعين اللبناني والعربي على حدّ سواء، وهو يقع على العقار رقم 438 في منطقة ميناء الحصن العقارية، ويتميز مقر الاتحاد الجديد بموقعه في وسط بيروت التجاري – محيط شركة "سوليدير" (الشركة اللبنانية لإعادة إعمار وسط بيروت التجاري)، في مواجهة المنطقة السياحية البحرية، حيث تتواجد مجموعة من الفنادق الفخمة التي تعتبر من أرقى فنادق لبنان. ولقربه من فندق "الهوليداي – إن" وفندق "فينيسيا أنتركونتيننتال"، يتميز مقر الاتحاد الجديد أيضاً بإطلالته على الواجهة البحرية لجهة فندق "السان جورج" من الناحية الغربية، ويطل من الناحية الشرقية على مناطق الاصطياف في جبل لبنان.

كذلك يتميز موقع الاتحاد الجديد بوجوده في منطقة استراتيجية تربطه بجميع المناطق المحيطة ضمن بيروت شبكة من الطرقات الحديثة، تسهّل عملية الانتقال منه وإليه.

ويتميز الشكل الخارجي لمقر الاتحاد الجديد بعنصرين أساسيين بحيث يغطي المساحات المغلقة منه الحجر الصخري المصقول، إلى جانب واجهات زجاجية مصممة وفق أحدث المواصفات الهندسية والعمرانية.

ولكي يعطى المبنى طابعاً شرقياً ممزوجاً بالحداثة الغربية، زيّن المقر بقبة يتداخل فيها الحجر والزجاج لتعطي هذا الصرح طابعاً يواكب المحيط الهندسي ويعطيه جمالية مميزة في المنطقة.

ويتميز الطابق الأرضي من المبنى بسلسلة من القناطر تحافظ على الطابع الهندسي العربي الذي تميزت به بيروت، دون أن يبتعد عن الأساليب الهندسية الحديثة.

ويتألف مقر إتحاد المصارف العربية الجديد من إحدى عشرة طبقة، أربع منها سفلية وسبع طبقات علوية، ومساحة المبنى الإجمالية نحو 3500 متر مربع، وسوف يضم مكاتب المسؤولين والموظفين في الإتحاد وقاعات إجتماعات وقاعات تدريب وقاعات استقبال ومكتبة وغرف أرشفة ومرائب للسيارات وغيرها.

ومبنى الاتحاد مصمم وفق أحدث الطرق الهندسية والمعمارية والتي تنسجم مع المحيط الهندسي والمعماري المتطور، الذي تتميز به منطقة وسط بيروت التجاري وجوارها.

إستراتيجية تمويل "البيت المصرفي العربي"

منذ اللحظة الأولى لقرار إنشاء "البيت المصرفي العربي" إستندت إستراتيجية التمويل التي وضعها رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه على الأسس التالية:

1– إن سمعة الإتحاد وثقة المصارف العربية في المؤسسة هي السند الأساسي للإتحاد بشأن الدعم المالي، الذي يمكن أن يحصل عليه الإتحاد، ولكن هذا الأمر في حد ذاته لا يكفي وبالتالي يتعين إتباع التالي:

أ– إيضاح جدية الإتحاد وإصراره على الإنجاز وقدرته على ذلك.

ب– التأكيد لجميع السادة الداعمين عملياً بأن ما يقدمونه من دعم إنما هو إستثمار يعود عليهم في العديد من الصور الاعتبارية من خلال ميزات تمنح لهم.

ج– تدبير تمويل أولي للشروع في الإنشاء وبما يحث باقي الداعمين على المسارعة في تقديم التمويل.

د– وجود حدود إئتمانية يمكن إستخدامها مؤقتاً حين الحاجة إذا لم يتواكب تدفق التمويل مع سرعة التنفيذ، مع وضع خطة للسداد من نتائج أعمال الإتحاد إذا تأخر وصول التمويل من الداعمين بأكثر من اللازم.

2– الإستقلال المالي لعملية الإنشاء للمبنى عن أعمال الإتحاد المعتادة، وبما يحقق حوكمة أفضل سواء للعمل المعتاد أو لأعمال المبنى ويؤكد ثقة

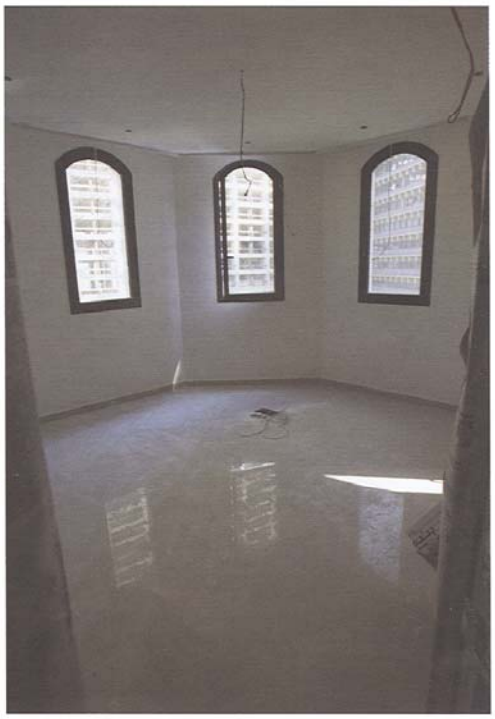

المصارف بالإتحاد.

3– الإستغلال الإيجابي الأمثل لرغبة المجتمع المصرفي اللبناني في التأكيد على أن إختيار الدول العربية للبنان كدولة مقر هو إختيار موفق تأسس على القناعة الكاملة بعراقة الصيرفة في لبنان، وهو المعنى الذي تأكد إستمرار عمل الإتحاد بنجاح من لبنان كدولة مقر حتى خلال الحرب الأهلية.

ولا شك أن تاريخ الإتحاد يتعين أن يسجل موقف الدكتور فرنسوا باسيل رئيس بنك بيبلوس، الذي كان أول المتبرعين من مصرفه بمبلغ 300 ألف دولار، بل واقام مؤتمراً صحفياً بالمصرف دعا فيه إلى دعم الإتحاد كهدف قومي عربي يدعم الصيرفة العربية.

كما أن تاريخ الإتحاد ينبغي أن يسجل ايضاً موقف دولة رئيس مجلس وزراء لبنان السابق الشهيد رفيق الحريري، الذي تبرع بدوره بمبلغ 400 ألف دولار، من خلال مجموعة البحر المتوسط، بل ووعد قبل إستشهاده بإستكمال التبرع من جيبه الخاص لإستكمال المبنى إذا لم تف التبرعات التي يجمعها الاتحاد بهذا الغرض.

ولعلنا إقراراً للحق وللتاريخ أيضاً نذكر كأمانة عامة موقف رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية ورئيس بنك الإعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه، الذي أخذ على عاتقه الشخصي إنجاز هذا الصرح، وبخصوص التبرع فقد تعمد تأخير الإعلان عن تبرعه بمبلغ

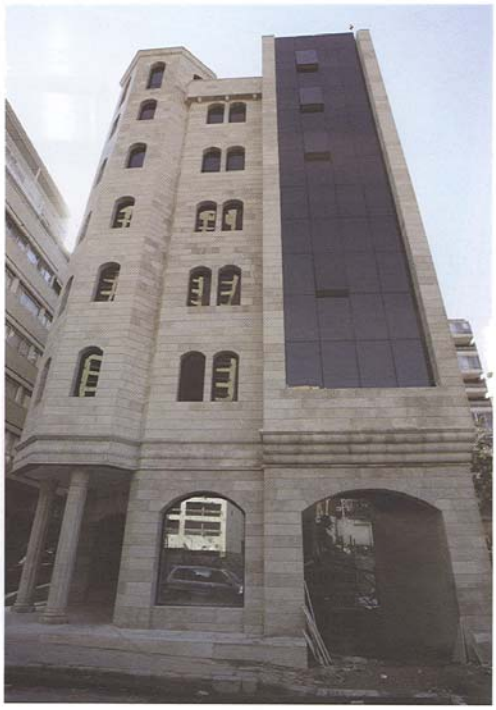

حوالي 335 ألف دولار إلى ما بعد بنك بيبلوس ومجموعة البحر المتوسط إيثاراً منه لشخصي الرئاسة بهما وحتى يكونا أصحاب فضل أول في التبرع والشروع في التمويل.

المؤسسات المساهمة في تمويل تشييد "البيت المصرفي العربي"

إن تشييد "البيت المصرفي العربي" تم بدعم مالي كريم ومقدّر من عدة مؤسسات مصرفية ومالية عربية، وهي حسب مستويات مساهمتها المالية على النحو التالي:

فئة المساهمة البلاتينية:

- بنك البحر المتوسط – لبنان
- بنك الاعتماد اللبناني – لبنان
- بنك بيبلوس – لبنان
- بنك الدوحة – قطر

فئة المساهمة الذهبية:

- البنك الأهلي التجاري – السعودية

فئة المساهمة الفضية:

- مجموعة البركة المصرفية – البحرين
- بنك عودة – لبنان
- البنك المغربي للتجارة الخارجية – المغرب
- الوطني – قطر

فئة المساهمة البرونزية:

- مصرف قطر المركزي – قطر
- اتحاد المصارف الكويتية – الكويت
- بنك بيروت – لبنان
- بنك بيروت والبلاد العربية – لبنان

فئة المساهمات الأخرى:

- بنك مصر – مصر
- بنك المشرق – الإمارات
- بنك الإمارات الدولي – الإمارات
- بنك دبي التجاري – الإمارات
- بنك أبو ظبي التجاري – الإمارات
- بنك دبي – الإمارات
- بنك الشارقة – الإمارات
- بنك أبو ظبي الوطني – الإمارات
- مصرف أبو ظبي الإسلامي – الإمارات
- جمعية البنوك في فلسطين – فلسطين
- فرست ناشونال بنك – لبنان
- بنك الخليج الدولي – البحرين
- البنك اليمني للإنشاء والتعمير – اليمن
- البنك العربي الإفريقي الدولي – مصر
- بنك الإستثمار – الإمارات
- بنك الخليج الأول – الإمارات
- المصرف التجاري السوري – سوريا
- مصرف التنمية الصناعية – السودان
- مصرف الرشيد – العراق
- المصرف الصناعي – العراق
- بنك فرعون وشيحا – لبنان
- بنك قطر للتنمية – قطر
- البنك الأهلي اليمني – اليمن
- بنك التضامن الإسلامي الدولي – اليمن
- بنك اليمن البحرين الشامل – اليمن
- بنك اليمن والكويت للتجارة والإستثمار – اليمن
- بنك القاهرة عمان – الأردن
- البنك التجاري الأردني – الأردن
- المصرف الزراعي التعاوني – العراق

وفي الصفحات التالية، تم تخصيص مساحات تتناول هذه المؤسسات الداعمة لتشييد "البيت المصرفي العربي"، مع الأخذ بعين الاعتبار والتسلسل حسب فئات المساهمات المالية التي تم توفيرها لإتحاد المصارف العربية لتشييد مقره الجديد.□

الاقتصادي التي بدأ يشهدها لبنان والدخول الفعلي في أضخم وأكبر ورشة للإنماء والإعمار وعودة النشاط الإقتصادي والإنتاجي إلى شتى القطاعات، مما أوجد حاجات فعلية متزايدة وضاغطة لضرورة قيام مصارف قادرة على التمويل المتوسط والطويل الأجل لصالح الأفراد والمؤسسات.

وبموجب تعاميم مصرف لبنان، فإن بنك الإعتماد اللبناني للإستثمار يصنّف تحت خانة "مصارف الأعمال" التي يمكنها تلقّي الودائع التي تتعدى آجالها ستة أشهر كحد أدنى، مبرمة بالليرة اللبنانية أو بالدولار الأميركي والعملات الرئيسية الأخرى، مما يسمح بإعتماد فوائد وعوائد تزيد عن الودائع العادية في المصارف التجارية، على أن يكون في صلب مهام المصرف تمويل عمليات إقراض وتسليف لآجال متوسطة وطويلة.

وقد تميّز البنك منذ إنشائه في ميدان عمله وحقق نتائج طيبة وواعدة ساهمت في تعزيز دور مجموعة الإعتماد اللبناني في خدمة النهوض الاقتصادي وتلبية الاحتياجات المستجدة والمتزايدة للعملاء من مختلف المستويات، وبشكل خاص في مجال القروض السكنية التي تنمو سنوياً بمعدلات قياسية. كما كان للبنك دور فاعل في مجال الإصدارات الدولية للأوراق اللبنانية في الأسواق الخارجية، سواء منها العائدة للإعتماد اللبناني أو للدولة اللبنانية أو لمؤسسات أخرى من القطاع الخاص.

وضمن قناعته الاستراتيجية حول ضرورة دفع وتعزيز التعاون الاقتصادي العربي، إهتم بنك الإعتماد اللبناني مبكّراً بتنمية التجارة البينية العربية وأبرم لهذه الغاية إتفاقات مع المؤسسات العربية المختصة لتوفير التمويل اللازم لعمليات الإستيراد والتصدير بين لبنان والدول العربية، موفّراً فرصاً حقيقية أمام التجار اللبنانيين لخوض وتوسيع عمليات تجارتهم في المنطقة العربية.

ومع تنامي ظاهرة العولمة وإنفتاح الأسواق والإتجاه إلى تحرير عمليات التجارة الدولية، كان بنك الإعتماد اللبناني سبّاقاً في توفير فرص جديدة أمام التجار اللبنانيين، للتعامل بسهولة مع أسواق العالم، فأنجز لهذه الغاية إتفاقاً هاماً لتمويل الإستيراد من كندا، ويعمل على إعداد إتفاقات جديدة مع أسواق كبرى لتمويل عمليات إستيراد وتصدير بما يحقق فوائد كبيرة للتجار اللبنانيين.

وحقق بنك الإعتماد اللبناني لعام 2006 نتائج متميزة ومذهلة ضمن معدلات نمو واضحة، وذلك بفضل إدارته الحكيمة والمنفتحة، حيث يسعى البنك إلى تطوير وتحديث خدماته ومنتجاته وأجهزته الرقابية بشكل دائم ومستمر.

فقد حقق البنك أرباحاً صافية بلغت 29 مليون دولار أميركي عام 2006 بزيادة 26% عن عام 2005 وهو رقم لافت. أما كفاية رأس المال، فهي 35,71 لعام 2006 مقابل 25,12 لعام 2005 مع نسبة سيولة بلغت 83% لعام 2006، ضمن زبائن دائمين من جميع القطاعات والمناطق.

وقد زادت الودائع بنسبة 8% لتصل إلى حوالي 3 مليارات دولار، كما زادت القروض بنسبة 9% لتصل إلى مبلغ 650 مليون دولار أميركي.

ومن الواضح أن بنك الإعتماد اللبناني، يتمتع بكفاءات مالية وإدارية واضحة أهّلته للوصول إلى هذه المرتبة المتميزة، حتى أصبح من أبرز المصارف لبنانياً وإقليمياً وعالمياً، ضمن رؤية تنافسية في المنطقة، ولديه خطط واستراتيجيات هامة للعام الحالي 2007.

وقد إزدادت الأموال الخاصة للمصرف من 228 مليون دولار أميركي لعام 2005 إلى 346 مليون دولار أي بزيادة قدرها 52% أي أكثر من الضعف، والسبب هو الثقة والإطمئنان والنجاح الذي يشهده المصرف، وذلك تلبية لمتطلبات بازل الثانية، التي تطالب بزيادة رأس المال للمصارف التجارية كافة.

ويتمتع المصرف بتصنيف مرتفع من قبل الوكالات العالمية للتصنيف.

وبلغت موجودات المصرف نحو 3,5 مليارات دولار عام 2006 ليحتل المرتبة الثامنة ضمن القطاع المصرفي اللبناني من حيث الموجودات والودائع والأرباح والسابع من حيث الأموال الخاصة.

وقد أتمّ الإعتماد اللبناني ش.م.ل. في العام 2006 عملية زيادة رأسماله ورفعه من 96 مليار ل.ل. إلى 250 مليار ل.ل. عن طريق إصدار 15,400,000 سهم عادي إكتتب بها مساهموه الحاليون نقداً بقيمة 154 مليار ل.ل.، وبذلك ارتفعت قيمة الأموال الخاصة المجمعة لمجموعة الإعتماد اللبناني لتصل إلى حوالي 318 مليون دولار أميركي).

وهذه الزيادة هي خطوة من ضمن إستراتيجية توسعية تهدف إلى تعزيز مركز المجموعة وقدراتها التنافسية في السوق المصرفية اللبنانية، وتوفير مصادر تمويل ذاتية تساهم إلى حد بعيد في تحقيق خطط التوسع في لبنان والإنتشار في دول المنطقة، كما تساهم هذه الزيادة في تعزيز ملاءة المجموعة.

وتلبي الزيادة الحاجات المتنامية لمجموعة الإعتماد اللبناني التي تضم مصرفاً تجارياً ناشطاً في مختلف حقول الصيرفة في لبنان عبر شبكة واسعة من الفروع تضم 57 فرعاً منتشرة على مختلف الأراضي اللبنانية وفرع تابع له في ليماسول قبرص ومكتب تمثيل في مونتريال كندا. كما يشمل نشاط المجموعة إستثمارات مباشرة وغير مباشرة في مجموعة من المصارف والشركات المتعددة النشاطات، نذكر منها بنك الإعتماد اللبناني للإستثمار ش.م.ل. وهو مصرف متخصص في حقل الصيرفة الإستثمارية والتسليف المتوسط والطويل الأجل، والبنك الإسلامي اللبناني ش.م.ل.، وهو أول مصرف في لبنان يحوز على رخصة ممارسة الصيرفة الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة، وشركة كريديليز ش.م.ل. وهي مؤسسة مالية تتعاطى التمويل التأجيري، وشركة الإعتماد اللبناني للتأمين وإعادة التأمين التي تعتبر من شركات التأمين الرائدة في لبنان، وغيرها من الشركات المتعددة النشاطات التي أعطت إضافة نوعية لمجموعة الإعتماد اللبناني وأسهمت في تعزيز دور فاعل لها في السوق المصرفية اللبنانية.

من جهة ثانية، حاز الموقع الإلكتروني لبنك الإعتماد اللبناني www.creditlibanais.com على الدرع الذهبية عن فئة مجموعة المؤسسات المصرفية والمالية، والتي تنظمها المؤسسة العربية لمباريات المواقع الإلكترونية: PAN ARAB WEB AWARD. منذ إطلاقه سجل الموقع عدداً قياسياً من المتصلين، وذلك لسهولة الولوج إليه والمعلومات المتوفرة بوضوح، إضافة إلى إعطائه الصورة السهلة عن خدمات المصرف التي يطلبها.

هذا، وتبنى بنك الإعتماد اللبناني سياسة مدروسة للتوسع في عدد من الأسواق الإقليمية، حيث فتح فرعاً له في البحرين في العام 2006، وهو بصدد فتح فرع له أيضاً في اليمن.□

بنك الاعتماد اللبناني
نجاحات مستمرة وتطور متواصل

تأسس بنك الاعتماد اللبناني عام 1961 كمصرف تجاري، تحول فيما بعد إلى مصرف شامل. لديه 57 فرعاً داخلياً وفروع ومؤسسات تابعة في الخارج، عدد العاملين فيه 1057 عاملاً، من المؤسسات الشقيقة والتابعة له مؤسسات تأمين وإعادة التأمين ومؤسسات مالية واقتصادية وبحوث وشبكة دفع.

وقد شكّل تعزيز بنك الإعتماد اللبناني حقل الخدمات المصرفية بالتجزئة Retail Banking، خطوة هامة وأساسية على طريق التحوُّل الإستراتيجي إلى المصرف الشامل، الذي تتكامل فيه الخدمات المالية والمصرفية والإستثمارية لتلبية إحتياجات العملاء من مختلف الشرائح الإجتماعية ومن مختلف المستويات، ليضيف بذلك مدماكاً جديداً في صرح دوره وإسهامه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد اللبناني، وليكون أيضاً أحد المصارف العربية الرائدة التي استطاعت التأقلم والتكيُّف مع تطوُّر مفاهيم العمل المصرفي الحديث.

وجاء إطلاق شعار "الإعتماد اللبناني دايماً بقربك" تجسيداً مباشراً لتشكيلة متنوعة من الخدمات الشخصية والاستهلاكية التي أطلقها البنك في مجالات متعددة يستفيد منها الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفق إستراتيجية واضحة ومحددة لإبتكار وإطلاق المزيد من هذه الخدمات التي تتكامل مع الخدمات المصرفية التقليدية وخدمات الشركات وخدمات الصيرفة الإلكترونية، محتفظاً بمركزه الريادي المتقدم بين بنوك الصدارة في لبنان.

وتستند إستراتيجية التوسُّع في حقول الخدمات المصرفية الإستهلاكية إلى عدة عوامل أساسية مؤكدة أهمها:

1- إمتلاك الإعتماد اللبناني لواحدة من أكبر الشبكات المصرفية التي تضم 57 فرعاً تنتشر في مختلف المناطق اللبنانية.

2- عراقة وخبرة الإعتماد اللبناني في إطلاق وتقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتنوعة.

3- ريادة الإعتماد اللبناني في إستقدام

د. جوزف طربيه، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

وإستخدام التكنولوجيا الحديثة والتعامل المبكّر مع الصيرفة الإلكترونية في أعماله الداخلية وفي إصدار بطاقات الإئتمان وبطاقات الدفع الإلكترونية.

4- وجود فريق عمل يتمتع بخبرات كبيرة ومتعددة في مجمل العمليات المصرفية والمالية وعلاقات ذات تأثير وفعالية في أوساط رجال الأعمال والمال والمستثمرين والمؤسسات والشركات.

وقد كان البنك بالفعل سباقاً في تحقيق إنجازات مصرفية كبيرة خاصة في لبنان، وبالأخص في مجال التكنولوجيا الحديثة، حيث كان من أوائل البنوك التي استقدمت واستخدمت أحدث التقنيات المعروفة عالمياً في مجال العمل المصرفي واستتبعها بتأمين خدمات الصيرفة الإلكترونية، كما كان أول البنوك التي أولت برامج تمويل التجارة العربية إستيراداً وتصديراً، من خلال تعيينه كأول وكالة لبرنامج تمويل التجارة العربية في لبنان، كذلك بصفته وكيلاً للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وإئتمان الصادرات وإنجاز إتفاقية مع مؤسسة تنمية الصادرات الكندية لتمويل الإستيراد اللبناني من كندا، وثمة إنجازات مماثلة تعمل إدارة البنك على بلورتها. ولا يغفل في هذا الإتجاه إختيار صندوق النقد العربي للبنك كمركز ربط لشبكة معلومات التجارة البينية بين الدول العربية.

وعلى الصعيد نفسه، كان بنك الإعتماد اللبناني نشطاً في مجال أعمال الصيرفة الإستثمارية، حيث أطلق مطلع عام 1996 شركته التابعة بنك الإعتماد اللبناني للإستثمار ش.م.ل. وأنيط بها كافة نشاطات الصيرفة الإستثمارية وعمليات الوساطة في البورصة والأسواق المالية والمشاركة في إدارة إصدارات الأوراق المالية للقطاعين العام والخاص، وكذلك عمليات التمويل المتوسط والطويل الأجل للقطاعات الإنتاجية، خاصة الإعمارية والصناعية والسياحية، كما أتبعها بإنشاء شركة CrediLease التي تتعاطى عمليات التمويل التأجيري لمختلف القطاعات والمؤسسات الإنتاجية والإقتصادية.

هذا، وقد قام بنك الإعتماد اللبناني بشراء كامل موجودات ومطلوبات بنك أميركان إكسبرس في لبنان.

ويعتمد بنك الإعتماد اللبناني أيضاً على نظام متكامل لإدارة المعلومات يشمل كل شبكة فروعه ويوفر للإدارة العليا والمحللين والمديرين المعلومات عن الزبائن، ويخلق هذا النظام قاعدة عامة للمعلومات تشمل جميع الوظائف الرئيسية والمحاسبية على صعيد الفرع وعلى صعيد البنك ككل. وبالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتطوير قاعدة متخصصة للمعلومات ونظام للإفصاح المالي بما يدعم عملياته في بطاقات الإئتمان، ويوفر هذا النظام المعلومات الحديثة المتعلقة بأمور مثل إصدارات البطاقات، قبول التجار لمعاملات البطاقات ومكافحة سرقة البطاقات.

ويوفر البنك خدمات متعددة ولقطاعات مختلفة في مجال التمويل المتوسط والطويل الأجل، منها القروض السكنية التي تشمل شراء الشقق السكنية والمكاتب والمتاجر.

كما يوفر البنك خدمة القروض الصناعية والسياحية التي توفر التمويل لأغراض تمويل رأس المال العامل، أو تمويل شراء معدات أو تمويل توسُّعات إنشائية وإنتاجية.

وانضم بنك الإعتماد اللبناني للإستثمار ش.م.ل. إلى مجموعة الإعتماد اللبناني عام 1996 كوحدة مستقلة متخصصة بالخدمات المصرفية والمالية المتوسطة والطويلة الأجل على جانبي الودائع والتسليفات.

وجاء تأسيس البنك مواكباً لحركة النمو